النخب المحلية بوجدة بين الخدمة المخزنية والزعامة المحلية

الشيخ علي ولد رمضان. نموذجا

1876 –1861

الباحث عمر الجامعي
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ جامعة بن طفيل القنيطرة
المغرب

تمهيد:

إن الحديث عن النخب السياسية والاجتماعية بمدينة وجدة خلال النصف الثاني من القرن 19 لهو أمر من الصعوبة بمكان، لعدة اعتبارات، أولها غياب المعلومات حول أعيان المدينة سواء في الدراسات المغربية أو الأجنبية، ولا سيما الفرنسية منها، ثانيهما، حتى الوثائق التي تحدثت عنهم لا تذكرهم إلا بشكل عابر إما في سياق المراسلات المخزنية، أو بتوجيه الاتهام لهم باعتبارهم طرفا في نزاع وصراع ثار هنا وهناك أو ما شابه ذلك، فعلى الرغم من الطابع العام الذي ميز المنطقة خلال القرن التاسع عشر من أحداث ووقائع، بحكم قربها من منطقة الاحتلال الفرنسي، وما كان يترتب عن ذلك من أحداث مصيرية انجذبت إليها أعين المؤرخين والمؤلفين من قادة عسكريين ورحالة وموظفين مخزنيين، إلا أن ذلك لم يشفع للمنطقة عامة وأعيانها خاصة بنيل حظها من الدراسة والتحليل على غرار ما وقع في مناطق ومدن مغربية أخرى، إلا ما ارتبط منها بالعلاقات المغربية الفرنسية، ولإزالة الغموض عن هذا الموضوع الذي طال لأمد طويل، سنحاول في هذا المقال إماطة اللثام عن بعض جوانب من حياة أعيان مدينة وجدة خلال القرن التاسع عشر، مقتصرين على ما توفر لدينا من معلومات استقيناها من دراسات ووثائق رسمية، وهي محاولة ليست بالكافية لسبر أغوار كل الجوانب من حياة الشخصية التي نحن بصدد الحديث وعنها، وإنما هي مجرد بداية لفتح آفاق جديدة لمزيد من البحث والاكتشاف عن طبائع الرجال بالمدينة آملين بحول الله أن نوفق في ذلك.

. المطلب الأول: الشيخ علي ولد رمضان: المولد والنشأة.

يعتبر الشيخ "علي ولد رمضان" من الشخصيات الوجدية البارزة، التي أثرت بشكل كبير في تاريخ المدينة خلال النصف الثاني من القرن19م، فقد كان شاهد عيان على أهم الأحداث السياسية والعسكرية والاقتصادية التي ميزت تاريخ المدينة، بل وشارك في بعضها عندما كان خليفة لعامل وجدة الحاج محمد ولد البشير، واضطلع عن قرب على مختلف التطورات والوقائع التي عرفتها منطقة المغرب الشرقي في نفس الفترة التاريخية.

لم يكن الشيخ علي ولد رمضان في بداية أمره سوى مواطنا بسيطا لا يملك من أمره شيئا، ينحدر نسبه كما جاء في المصادر من قبائل بني يزناسن، فيها ولد وفيها ترعرع[1]، ويزعم أولاد رمضان أن جدهم ناصر المولود بقبيلة "**تاسالة**" القريبة من سيدي بلعباس، جاء للاستقرار بوجدة أيام السلطان محمد بن عبد الرحمان، لكن أهل البلاد يخالفونهم الرأي، ويجعلون موطنهم الأصلي ببني يزناسن كما تقدم.[2] بالإضافة إلى هذا الاختلاف في أصله، لا نعرف مصادر تعرضت لترجمته، ومن ثم تعذر علينا معرفة تاريخ ولادته، والمعلومات التي نعرضها عنه في هذا المقام، مقتطفة من بعض الوثائق المخزنية، و بعض الدراسات الأجنبية.

بداية لا بد من الإشارة إلى أن انتقال الشيخ علي ولد رمضان إلى مدينة وجدة، كان في ظروف غامضة، حسب ما أعلنت عليه المصادر التي تناولت حياة الشيخ السياسية والعملية، بدأ حياته الإدارية والسياسية عونا مخزنيا بسيطا كخليفة للقائد محمد ولد البشير، ورشحه لذلك ذكاءه وحنكته وإصراره على البروز من جهة، كما كان يدعي أنه سليل أسرة عريقة تحظى بالاحترام والتقديرمن كافة قبائل شمال شرق المغرب مما كان يفرض عليه أن يحافظ على هذا الإرث بقوته وسلطته من جهة ثانية، وبعد مدة قصيرة جدا استطاع أن يجد لنفسه مكانة رفيعة ونفوذا عاليا بين أهالي المدينة، بفضل ما أبداه من ذلاقة اللسان والقدرة على التأثير في نفوس مخاطبيه، فانتشر صيته بشكل يبعث على الدهشة والاستغراب، زكته رغبته وتعلقه بالسلطة والنفوذ والسيادة، وتحقيقا لذلك سعى قبل دخوله إلى مدينة وجدة إلى مصاهرة أحد أكبر زعماء المنطقة ووجهاءها، فتزوج من ابنة الحاج محمد ولد البشير شيخ وزعيم قبيلة بني يزناسن.

المطلب الثاني: الشيخ علي ولد رمضان. بين الوظيفة الإدارية والعمل والسياسي.

بعدما التحق الشيخ علي ولد رمضان بمدينة وجدة. صار من أبرز الشخصيات الوجدية التي كانت لها أهمية سياسية حقيقية، وبقي ذكره شبيه بالأسطورة، كما أنه ظل، ولمدة طويلة سيدا للمدينة بدون منازع[3]. وازدادت سلطة هذا الأمين وسطوته على كافة قبائل شمال شرق المغرب بشكل يثير الدهشة والاستغراب، وأصبح هو المبتدى والمنتهى عند أهل المنطقة في كل الأمور الاجتماعية والسياسية، وحتى العسكرية منها[4]، وخاصة بعد أن تولى صهره الحاج محمد ولد البشير زعامة بني يزناسن، ومن بعدها عمالة وجدة، فأصبح الشيخ ولد رمضان خليفة لعامل المدينة، فجمع بين منصبي الأمانة والنيابة، وهما منصبان لا يبلغهما من الناس إلا من توفرت له قوة المال والجاه معا.[5]

ونتيجة لذلك، أصبح بإمكان الشيخ علي ولد رمضان بسط سلطته على المدينة وأن يحكم قبضته عليها، وبعد مصاهرته وتحالفه مع محمد ولد البشير، تمكن من تحقيق مكاسب هامة، منها أنه أَضحى يتمتع بحمايته ودعمه أمام المنافسين من القبائل المجاورة من جهة، ومن تسلط عامل المدينة وباقي موظفي المخزن من جهة ثانية، وسرعان ما أصبح الشيخ علي ولد رمضان يثير الرعب في منطقة شاسعة، ولم يكن أحد يجرؤ على الجهر بعداوته أو التملص من امرته، بل كان يتصرف فيها كأنه ملك من الملوك.

بدأ الشيخ علي ولد رمضان مهامه الإدارية والسياسية، بعد ما تولى منصب نائب قائد بني يزناسن بمشاركته أواخر شتنبر 1873م وبداية يناير 1874م إلى جانب القائد محمد ولد البشير، والقاضي محمد بن الهاشمي الميري في الوفد المفاوض الذي كلف بلقاء البعثة الفرنسية بقيادة القبطان بوتان للمناطق التي كانت محل نزاع لرسم الحدود بين الإيالتين المغربية و الجزائرية، وهذه المهمة هي في واقع الأمر من اختصاصات السفراء والوزراء لا من اختصاص العمال والنواب والأمناء، إلا أن الدافع الأساسي الذي كان وراء مشاركة الشيخ علي ولد رمضان في هذا الوفد، حسب بعض الراويات، هو دعم موقف الحاج محمد ولد البشير المؤيد لسياسة فرنسا التوسعية لضمان مصالحه الشخصية، وتحسين علاقاته بالدوائر الفرنسية ترقبا لتعيينه عاملا على إقليم وجدة[6]، وما يؤكد هذا الزعم هو أنه تمت تسوية مسألة مصيرية لصالح الأطماع الاستعمارية بتواطؤ هذا الوفد مع الفرنسيين، في اقتطاع أطراف من تراب الإيالة الشريفية.[7]

وتجدر الإشارة إلى أن الشيخ علي ولد رمضان كان الأمين الوحيد ذو الأصل الوجدي من بين الأمناء الذين تولوا أمانة وجدة، وقد قاربت مدة أمانته 15 سنة، من سنة 1861 إلى سنة 1876م،[8] واستطاع خلالها أن يكون ثروة كبيرة سخرها في تقوية مركزه بالمدينة حتى أصبح صاحب الأمر والنهي فيها بدون منازع.

هذه المدة الطويلة التي قضاها ولد رمضان على رأس جهاز مالية المدينة، يحيلنا إلى تساؤل مهم جدا عن مدى إمكانيات هذا الرجل وقدراته في سياسة وتدبير الشأن العام؟ فمن خلال استقراءنا للنصوص والوثائق نستشف أن للرجل حس إداري قوي، وقدرة على ضبط الأمور، وحسن التدبير مع رجاحة العقل، وإلا فلما يبقى على رأس هذا الجهاز الإداري والاجتماعي الحساس أكثر من خمس عشرة سنة؟ وهي مدة طويلة جدا مقارنة بباقي الأمناء السابقين الذين لم تكن مدة أمانتهم تتجاوز السنة والسنتين، وخاصة إذا ما استحضرنا الوضع العام الذي كان يمر منه المغرب، والظروف التي ميزت المنطقة بفعل الدسائس المنبعثة من الجانب الفرنسي المجاور للمنطقة.

استطاع هذا الرجل بما توفر له من قوة أن يُكَون جيشا خاصا به، ولا يدين بالولاء إلا له، كان يعرف بعسكر علي ولد رمضان، وبفضل هذا الجيش، تجاوزت سلطته سلطة العامل، فأصبح هو وصهره السادة الحقيقيين في المدينة،[9] وتذكر بعض المصادر أن الهدف من تكوين جيش قوي كان هو إظهار قوة الشيخ المادية وسلطته وسطوته على كافة عائدات المنطقة، وهذا ما حدا به أخذ مهمة الدفاع عن المدينة، أما مصاريف الجيش فكان يستخلصها من صندوق المكس الذي وضع رهن إشارته لتغطية ما يحتاجه من المصاريف المخصصة لتقوية حامية المدينة[10]، وبفضل هذا الجيش المسلح استطاع أن يخلق هذا الدور السياسي والعسكري الذي برزت معه أسطورة الشيخ علي ولد رمضان، وأصبح هو المبتدى والمنتهى لمن طلب السلم والسيف على حد سواء.

وقد أثارت انتباه الباحثين في حياة الرجل السياسية والإدارية بوجدة أمور كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر، التزامه الحياد وعدم التدخل في الخصومات التي كانت تقع بين زعماء القبائل، فقلما تدرج الوثائق اسم الرجل في اللقاءات والاجتماعات التي كانت تعقد لإصلاح ذات البين، أو لرد الحقوق لأصحابها والاقتصاص من الظالمين للمظلومين، بل نجده يلتزم الحياد في أمور أكثر حساسية وتأثيرا لها ارتباط بالأمن والاستقرار في المنطقة إلا فيما كان يتعلق بالأحداث التي يكون فيها الجانب الفرنسي طرفا، فلم يكن يأل جهدا في بذل الغالي والنفيس في فرض وجوده في كل اللقاءات دون إغضاب أي طرف، وهذا ما أكسبه احترام الجميع مما قوى مكانته ضمن دائرة أعيان المغرب الشرقي عامة، وما يثير الانتباه في حياة الرجل السياسية أيضا ومواقفه غير المفهومة رضوخه لكل أوامر صهره القاضية بإلتزامه الحياد وعدم التدخل في الأمور التي تهم الشأن المحلي وكل ما يتعلق بزعماء القبائل، وهي من المواقف غير المفهومة ولا نجد لها تبريرا مقنعا، وهو ما هو عليه من القوة والجاه والنفوذ قد يتجاوز ذلك أحيانا نفوذ الحاج محمد ولد البشير.[11]

وعملا بنصائح الحاج محمد ولد البشير، وحفظا لمكانته بين أعيان وجدة. كان ولد رمضان يتجنب كثيرا الدخول في الصراعات وجها لوجه مع زعماء القبائل، ومع أبناء المدينة والقائمين بأعمالها من ممثلي المخزن، ولعل الأحداث الدامية التي عرفتها مدينة وجدة سنة 1860م، جراء هجوم قبائل "المزاوير" على مدينة، وما ترتب عن ذلك من وانتشار أعمال النهب والسلب، لم يبدي الشيخ أي ردة فعل إزاء ذلك، بل آثر على نفسه مغادرة المدينة، بعدما دخل في مشاداة شخصية مع عامل وجدة أحمد بن الداودي، والتي نرجح أنها كانت بسبب توجيه الشيخ للعامل أصبع الاتهام، لتعمده ترك المدينة عرضة للنهب والسلب، تاركا مهمة تحصينها والدفاع عنها على كاهل السكان، واكتفى بمكاتبة السلطان بما جرى حفاظا على مكانته ومركزه مدعيا أنه موظف بسيط، ولا يملك أمر التصرف دون أمر سلطاني.

وقد غادر الشيخ علي ولد رمضان المدينة مرفوقا بعدد من جنده إلى سيدي موسى على وادي إيسلي، وأخذ يدرس الوضع مع أعيان قبائل المغرب الشرقي الذين أيدوا موقفه، ليقرر فيما بعد على ضوء ما تنتجه الدراسة وما سيقترحه السلطان من تدابير لمعالجة الموقف، وقد تبين له منذ الساعة الأولى أن الأمر يقتضي تكوين حلف مع قبيلتي "بني بوزكو" و "السجع" في مواجهة "المزاوير" المتسلطين على المدينة من جهة، ولرد الاعتبار لمكانته الاجتماعية والقيادية من داخل المدينة من جهة ثانية، وقد تلقى وعودا من شيوخ

القبيلتين بتقديم العون له إذا آنس في نفسه القدرة على القيام بثورة لنصرة قضيته بعيدا عن صهره، فيزداد صيته في المنطقة ذيوعا ونفوذا وانتشارا، ولعل هذا الحلف الذي دخل فيه الشيخ علي ولد رمضان كان هو الأول من نوعه بعيدا عن صهره ولد البشير، لأنه رأى في هذا التعدي تهديدا له شخصيا ولمصالحه وتقليلا من قدره.[12]

هذا العمل، جعل الناس في هذه الفترة الحرجة يرمقونه بعين الإجلال والإكبار، إلى حد أن سكان مدينة وجدة هرعت إليه ملتمسة مساعدته على إعادة الأمن للمدينة، ومن جهتهم فسكان المدينة لم يبخلوا عليه بدعمهم وتأييدهم الكبير، خاصة بعدما يئسوا من وصول جيش السلطان لحماية المدينة وضمان استقرارها، ونظرا لما أظهره الشيخ من قوة الشكيمة في قهر المتمردين، ونظرا لالتفاف السكان حوله وللعلاقات الطيبة التي ربطتهم به، بدأ يستقطب اهتمام الدولة، ثم ما لبث السلطان أن عينه أمينا لمستفاد المدينة سنة 1861[13]، وكل يرى من جهته أن مفتاح الخلاص لا يوجد إلا في أيد قوة عسكرية مجهزة قادرة على ذلك وهو ما توفر عليه الشيخ علي ولد رمضان، وهو أمر سرعان ما سيتحول إلى مصدر قلق للسلطان وعامله على المدينة في ما بعد.

بعد عودته إلى المدينة مدعوما من حلفه وصهره وسكان المدينة، بدأ يتجول في المدينة والقبائل المجاورة، وبدأت تنقلاته تلفت أنظار ممثلي المخزن، وبدأ عامل المدينة يرتاب بالفعل في أمره فقرر اعتقاله في 11 . 01 . 1869، الحقيقة لا نعلم طبيعة الخطر الذي شكله ولد رمضان وتنقلاته على عامل المدينة، ولكن فنظرا لتشنج العلاقات بين الطرفين فلا يستبعد أن يكون العامل قد اتهم الشيخ علي ولد رمضان بموالاة الفرنسيين مبررا ادعاءه هذا بمشاركة الشيخ ولد رمضان في المفاوضات مع فرنسا دعما لموقف صهره المؤيد للسياسة التوسعية الفرنسية بشرق المغرب[14].

على كل حال، لم يكن لهذا الخلاف الذي كان بينهما سنة 1868م أن يثير كل هذا السخط والحقد في نفسية العامل، غير أن الشيخ فطن لما كان يكيده له، فأسرع متظلما إلى زعيم بني يزناسن الذي انتقل على وجه السرعة إلى وجدة لمناصرته، على رأس 70 فارسا ليطلب من عبد السلام ولد الحاج العربي مغادرة المدينة، ولم يكن لهذا الموظف البئيس القدرة على الصمود في وجه الحاج محمد ولد البشير مما حال دون تنفيذه لمؤامرته، بل رضخ لطلب الحاج ولد البشير المنتقل إلى المدينة لرد الاعتبار لصهره،[15]الحقيقة لم يكن لولد البشير من خيار أمام الخطر المحدق بصهره إلا أن يعالج الأمر بنفسه وتحت مسؤوليته المباشرة، سيما، وقد بدأت الألسن تلوكه بالنقد وتصمه بالعجز عن مناصرة صهره وحل المشاكل التي تدخل في دائرة اختصاصه وهو الذي نصب نفسه حاميا لصهره.

أما السلطان وحكومته بفاس فقد كانت أنباء الفتنة تبلغها باستمرار من العامل عبد السلام ولد الحاج العربي ولكنها كانت تستخف بها، ولا تقابلها بما يلزم من الاهتمام والحزم، وبعد إلحاح العامل وتواتر المراسلات على البلاط السلطاني، تقرر إرسال الأمر السلطاني القاضي باعتقال الشيخ علي ولد رمضان مع زمرة من جنده وإرسالهم إلى مدينة فاس، لكن قوة هذا الجيش وإخلاصه لسيده وبتدخل من زعيم بني يزناسن. أفشل كل مخططات وتحاملات العامل، وعملا بنصيحة الحاج محمد ولد البشير، رفض الشيخ علي ولد رمضان الذهاب إلى مدينة فاس خوفا من أن يعتقل بمجرد دخوله المدينة.[16]

رفض الشيخ علي ولد رمضان تلبية نداء السلطان بناءا على نصيحة زعيم بني يزناسن، وفي تلك الأثناء دخل حوالي أربعة من قواد المية مدينة وجدة تمهيدا لإشراك جند العامل في الحملة المتوقعة للسلطان على قبيلة غياثة، فاعتقد الشيخ علي ولد رمضان أنهم جاؤوا لاعتقاله فالتجأ إلى ملكه بالسد، وعاد في ذات اليوم إلى المدينة بعدما علم أن المسألة لا تتعلق به، فحضر إلى دار المخزن محاطا بعشرين من أنصاره الأكثر وفاءا ومسلحين بشكل جيد درءا لكل محاولة تفضي باعتقاله.[17]

وفي الجانب الآخر، ظل عامل وجدة السيد عبد السلام ولد الحاج العربي، يعتبر الشيخ علي ولد رمضان من بين الزعماء المحليين الذين بسببهم دب الضعف في المدينة وعجل بخراب المنطقة كافة خلال النصف الثاني من القرن 19، لذلك كان يتحين الفرص لوضع حد لطموحات كل المعارضين اللذين تجاهلوا مكانته كممثل للسلطان، فانتهز فرصة حضورهم بين يديه لمناقشة وضعية المدينة، ولما ارتفعت حدة النقاش بين الطرفين زعم عامل وجدة أنه تعرض لتهديد صريح، فاعتقل أعضاء الوفد بما فيهم الحاج محمد ولد البشير والشيخ علي ولد رمضان ورمى بهم في السجن، وأغلق العامل على نفسه في القصبة بعد ردة فعله، في انتظار وصول نجدة الجيش الفرنسي المرابط في دائرة لالة مغنية، إلا أن سكان وجدة هرعوا لنجدة السجناء وأظهروا حسن النية إن هم رغبوا في تجنيب المدينة هجوم بني يزناسن، وبعد يأس العامل من وصول نجدة الجيش الفرنسي، اضطر إلى التفاوض معهم مرغما، انتهت المفاوضات بالإفراج عن السجناء خوفا من ثورة أتباعهم، ولما عاد الهدوء، بادر زعيم بني يزناسن إلى أخذ زمام الأمور بيده، وفوض إلى الشيخ علي ولد رمضان و القاضي محمد بالهاشمي، مهمة تدبير أمور المدينة إلى حين تعيين عامل جديد عليها.[18]

أما العامل فقد فر من المدينة بعدما أصيب بخيبة أمل كبيرة، ولم يصل إلى الزاوية الزيانية الكائنة بحي أهل وجدة ليتحصن بها إلا بصعوبة بالغة أول الأمر، ثم إلى زاوية اتكافايت بمساعدة شيخ زاوية القنادسة في طريق عودته إلى فاس، والجدير بالذكر في هذا المقام أن إحجام الجيش الفرنسي المرابط بلالة مغنية عن دعم عامل وجدة كان بإيعاز من محمد ولد البشير، وقد كانت لهذا الأخير حظوة لدى القيادة العسكرية الفرنسية بالجزائر، ولم يجد صعوبة في إقناعهم بالتخلي عن نجدة عامل المدينة.[19]

المطلب الثالث: نكبة الشيخ علي ولد رمضان. من طلب الولاية على وجدة وأعمالها إلى سجن مراكش.

لما أحس الشيخ علي ولد رمضان بنمو ثروته وتعاظم سلطانه مدة إقامته على جهاز الأمانة، ازداد بعد مصاهرته زعيم بني يزناسن عنجهية واستكبارا، بعدما تجاسر مدفوعا بطموح لا حدود له، بل وأعلنها صراحة بعد ما أظهر رغبته في طلب الولاية على عمالة وجدة كما يظهر من الخطاب التالي: "...**ثم تعلق أيضا ببعض مرابطي القنادسة وأحضر له مالا كثيرا ليوجهه لحضرة سيدنا بقصد طلب الولاية له أو لولد البشير، فامتنع له المرابط المذكور، ثم بعد ذلك وجه على سيدي عبد الكبير مقدم الزاوية الكرزازية – وكان بعيدا من وجدة– وحتم عليه في القدوم لحضرة سيدنا الشريفة ليتوسط لهم فيما ذكر من الولاية، وقد ذكر لنا أنه دفع له مالا كثيرا أيضا ليطلب له بذلك ما ذكر من الولاية أيضا...**"[20].

وبذلك صار يظهر بمظهر السلطان، وبدأ يستشعر شعارات الملك ويتظاهر بمظاهره، معرضا بذلك سلطة مولاي الحسن للخطر، الأمر الذي أقلق أوساط البلاط السلطاني، وكان لقلق السلطان ما يبرره، وهو يرى على حدود دولته سلطة وروح الاستقلال يتناميان لدى هذا الرجل، الذي قال صاحب الحلل البهية فيه وفي صهره:"**كان الحاج محمد ولد البشير زعيم بني يزناسن، وعلي ولد رمضان الوجدي أمين وجدة وهامتها العظمى المرتبة القصوى في نفوذ الكلمة وامتثال الأمر منهما بالسمع والطاعة بالنواحي الوجدية بحيث لا يلتفت لغيرهما، ولا يعبأ بمن دونهما ممن ينتسب للمخزنية، وكان على جباية تلك العمالة، يحكمان كيف شاءا، ويعاقبان بما أرادا، ويوجهان من غير كلفة ولا محاسبة باختيارهما ما أرادا للسلطان وهو متغافل عنهما، وهما يظنان عجزه عن إدراكهما والمكر بهما لطول مكثهما على هذه الحالة**"[21]، وللحد من الخطر الذي كان يتهدد كيان السلطة المركزية نزل السلطان مولاي الحسن في جيش بملوية سنة 1876م، واستدعاه إلى معسكره برفقة صهره، فحضرا بين يديه بعدما وعدهما بالأمان التام لنيل ثقته، وما إن مثلا أمامه حتى اعتقلهما معا، وأرسل الشيخ علي ولد رمضان بعد ذلك إلى السجن بمدينة فاس صحبة القائد الشافعي المسكيني، فكان الثاني نعم المسلي والأنيس في غياباته، قبل أن يصلا إلى مأواهما الأخير مراكش وبقيا بها حتى وفاتهما.[22]

على الرغم من المآل المحتوم الذي كان ينتظر الشيخ علي ولد رمضان، وبالنظر إلى الإدعاءات التي كان يكيدها له عامل المدينة بموالاة الفرنسيين، وهو الذي كان أقرب إليهم من حبل الوريد بحكم تواجده بالقرب من حدود فرنسيي الجزائر، حيث يمكنهم أن يستمد منها السلاح والخبرة والدعم الكافي وبسهولة لمواجهة جيش السلطان، أو يلتجئ إليهم ويحتمي بهم إذا دعت الضرورة، إلا أنه لم يجرؤ على عمل كهذا، وهو ما يفند كل ادعاءات واتهامات عامل المدينة، ولعل حدث اعتقاله خير دليل على ذلك، كما أنه لم يبدي أي شكل من أشكال المقاومة والعصيان والخروج على أمر السلطان، بل سلم بالأمر امتثالا لأمر ولي نعمته.

وتجدر الإشارة إلى أن الشيخ علي ولد رمضان، كان قبل ذلك قد تعرض لهجوم قوي من طرف عامل وجدة باتهامه بموالاة الفرنسيين، ولم يكن هذا الأخير يهدف من كيده لولد رمضان سوى الحد من سلطاته ونفوذه داخل المدينة وخارجها، وكان ذلك أيضا يدخل ضمن دائرة الصراع والمنافسة على السلطة، وخاصة بعدما أعلن الحاج محمد ولد البشير نيته في طلب الولاية على عمالة وجدة، وإظهار الشيخ ولد رمضان تعاطفه وتأييده لمطلب صهره، ومن جملة التحاملات على ولد رمضان ما ضمنه عامل وجدة في رسائله إلى السلطان من اتهامه بإفساد الرعية كما يتضح من خلال نص الخطاب التالي:

"...وبعد فلينهي لشريف علم سيدنا أيده الله أن رجلا من وجدة يقال له علي ولد رمضان، دأبه الخوض والفساد قديما، إذ هو صاحب وقعة خديم سيدنا عبد السلام الداودي، ومن يوم وردنا هذا البلاد ونحن نسايس معه ونراوده ونحذره سطوة سيدنا عله يرجع عن غيه مرتدع من سوء فعله، فلم يزده ذلك إلا جرأة وفسادا، وسبب تجبره وطغيانه هو ما اكتسب من وقعة الداودي المشار لها..."[23]

بل الأكثر من ذلك فقد اتهمه نفس القائد بحيازة أملاك هي للمخزن تَبَع، ويستغلها لحسابه الخاص، ناهيك عن السطو على مال المخزن وتبذيره وتسخيره في أموره الخاصة، ولكن يجب الإقرار بالحقيقة والاعتراف بعيوب سياسة تدبير مالية المخزن على المستويين المركزي والمحلي، ذلك أن المال لم يكن يخضع لمراقبة دقيقة، والحالة حالة اضطراب وتدهور من جراء المشاكل التي كان يفتعلها الجيش الفرنسي على الحدود، لأن سلطة العامل لم تكن تخول له ذلك، كما يظهر من نص الخطاب التالي"...**مع ما يخوض فيه من مال سيدنا أعزه الله، حيث إنه هو أمين البلاد وبيده جميع ما يباع من الكنطردات مع بلاد سقوية جيدة لجانب سيدنا أيده الله يحرثها ويعمرها بالقطاني والبحائر وينسبها لجانب المخزن أعزه الله، وجميع ما هو لجانبه السعيد كله بيده يخوض فيه وحده وليس معه أمين غيره ولا عدل، بل إنما على العامل بتقوى الله وكل ذلك زاده جرأة وفسادا وطغيانا..."**[24]

المطلب الرابع: آثار النكبة على عائلة الشيخ علي ولد رمضان.

على إثر ذلك الاعتقال، وجد أبناء الشيخ أنفسهم وجها لوجه مع ضغائن أعداء والدهم، الذين استطاعوا استمالة عامل وجدة الجديد عبد المالك، فلم يكن هذا الأخير يدخر جهدا بالتنكيل بهم، بل ذهب في ذلك إلى أبعد الحدود، إذ اتهمهم بالرغبة في الاحتماء بالسلطات الفرنسية بالجزائر، ووجدت وشاية هذا العامل صدرا رحبا لدى السلطان الذي لم يتوان في مصادرة كل أملاكهم، وبناء على ذلك صدر أمر سلطاني للعامل عبد المالك بن علي السعيدي بتنسيق مع أمين مستفاد وجدة الحاج محمد زنيبر بالوقوف على بيع أملاك الشيخ علي ولد رمضان الكائنة بوجدة، ومن جملة الأملاك التي صودرت منه ثمانية حوانيت بمعمور سوق وجدة والتي قدر ثمنها بحوالي مائة وعشرين ريالا.[25]

وفي خضم هذا الوضع الصعب الذي أصبح يعيشه أولاد رمضان جراء الأمر الصادر من القصر السلطاني القاضي بمصادرة أملاكهم، استطاع أحد الأبناء أن يسافر إلى مدينة فاس ليحتج عند السلطان في حين اعتقل عامل وجدة الابن الثاني لعلي ولد رمضان، إلا أنه

بعد استماع السلطان لشكوى ابن الشيخ علي ولد رمضان أصدر أمره إلى العامل بإطلاق سراح الابن الحبيس، بل وأمر في رسالة موجهة إلى عامل وجدة مؤرخة في25 قعدة الحرام عام 1309هـ/ 1891م بإعادة اثنتي عشر ملكية كهامش مما فقدوه أي حوالي ثلث ما صودر منهم[26]، وظل يطالب مرارا بما تبقى من الأملاك مخاطبا ود ممثل السلطان بوجدة، بل وسمح له ببيع جزء من الأملاك المسترجعة[27].

وقبل وفاته بسنوات اتصل الشيخ علي ولد رمضان ببعض قواد بني يزناسن قصد استعطاف السلطان لإطلاق سراحه مقابل قدر من المال، إلا أن ذلك لم يتحقق، ونورد بخصوص هذه النازلة مقتطفات من رسالة القائد المختار الكروج إلى السلطان جاء فيها:

"...وبعد فليكن في كريم علم مولانا أعزه الله أننا كنا قدمنا الإعلام لجانبه الشريف في شأن خديمه على بن رمضان الوجدي، لعله يقتضي النظر الشريف بالإنعام عليه بالخروج من السجن بعد أن تؤدى ألفان وخمسمائة ريال لبيت مال المسلمين عمرها الله وعدمنا الإجابة جعل الله المانع خيرا، وها نحن قد جددنا الكتب للسيادة الكريمة إن اقتضى نظره الشريف ذلك، يشير إلينا بجواب كريم، لكي يكون الكلام على من تكفل بذلك بالفصل والأداء..."[28]

كما بعث علي بن رمضان الوجدي رسالة استعطاف أخرى إلى القائد محمد الصغير (نجل محمد بن البشير بن مسعود)، مؤرخة في فاتح محرم الحرام عام 1306هـ/ 1888م، وهذا نص الرسالة:

" إلى المحب الأمجد الفاضل الأسعد الخير الرئيس، القائد الحاج محمد بن البشير اليزناسني، سلام عليك ورحمة الله عن خير سيدنا أيده الله ونصره، وبعد فلا يخفى عليك ما لنا من جهة الصائر ومن جهة الضرر، ولولا السيد العربي يواسينا لضعنا، وقد علمت أن أولادنا لم يصل إلينا منهم أحد، والآن فنريد من سيادتك ألا تقصر في جانبنا عند السيد العربي، هو المعول عليه، ويصلك داخله بطاقة وجهها للفقيه بارك الله لنا فيك وفي ذريتك ومتعنا بحياتك، والآن سيدي خذ بيدنا أخذ الله بيدك، فها نحن محترمون بذريتك بارك الله فيهم، وانظر فينا وجه الله ووجه الدم والمصاهرة، وسلم منا على السيد العربي، وعلى السيد عبد السلام أخيك، وعلى المحبة والسلام، في 15 المحرم الحرام عام 1306."[29]

وفي الأخير تمكن الشيخ علي ولد رمضان من نيل عطف السلطان المولى الحسن وأطلق سراحه، وألزمه بسكنى دار بمراكش حيث تزوج بها، وظل هناك إلى أن بلغ أجله سنة 1895م.

المطلب الخامس: وفاة الشيخ علي ولد رمضان ومحاولة الأحفاد في استرجاع أمجاد الأجداد.

ونتيجة لما أصيبت به عائلة الشيخ علي ولد رمضان، وما ترتب عن ذلك من تدهور في أوضاعها وتراجع مكانتها الاجتماعية، وتوالي الضغائن الصادرة من جانب العامل الذي كان يهدف إلى إضعاف أبناء الشيخ علي ولد رمضان، حتى لا يتسنى لهم تهديد مكانة العامل مجددا، توالت على السلطان رسائل الاستعطاف والتظلم، راجين منه أن يعيد عليهم بعض أملاك أبيهم المصادرة، وبعد أخذ ورد ومشاورات السلطان مع حاشيته، والتي كانت دائما ما تستحضر وضع المنطقة المقلق، وما أثارته ادعاءات العامل من مخاوف كبيرة في نفس السلطان من إمكانية استنجاد أولاد الشيخ بالحكومة الفرنسية وربما طلب الحماية، آثر السلطان على نفسه أن يجدد الثقة في أولاد رمضان، فأمر عامله على المدينة بإطلاق سراح من اعتقل منهم، بل وأمر في رسالة أخرى مؤرخة في25 قعدة الحرام عام 1309هـ/ 1891م بإعادة اثنتي عشر ملكية كهامش مما فقدوه أي حوالي ثلث ما صودر منهم[30]، وظلوا يطالبون مرارا بما تبقى من الأملاك مخاطبا ود ممثل السلطان بوجدة، بل وسمح له ببيع جزء من الأملاك المسترجعة[31].

استطاع أبناء الشيخ علي ولد رمضان من نيل عطف السلطان الذي أصدر ظهيرا يمنحهم الأمان ويعيد لهم الحق بالتصرف في جميع أملاك أبيهم المنكوب، وبإرجاع جزء من الأملاك المصادرة باستثناء تلك التي وقع عليها البيع أو التفويت كما يتضح من نص الخطاب التالي:

" بعد لثم ثرى الأقدام وأداء ما يجب لعلي المقام من الإجلال والتعظيم والاحترام ينهي لشريف علم مولانا الإمام العلم الهمام أبقى الله شموس سعادته مشرقة على الأنام وأضاء بوجوده الأغرار والأعلام اعلم سيدنا أعزك الله أن أولاد الشيخ علي بن رمضان قدموا بكتاب شريف مضمنه أن سيدنا أعزه الله جاد عليهم بثلث الأملاك يتصرفون فيها بأنواع التصرفات ولا ينازعهم في ذلك أحد مع أن سيدنا أعزه الله كان جاد عليهم باستغلال تلك الأملاك وحجرها عليهم ليلا فيهما في نوع من أنواع التفويت وكتب بهذا لمن كان قبلي وللعامل والقاضي ولازالوا على ذلك..."[32]

وقد جدد السلطان رسائل التوقير والاحترام لأبناء الشيخ علي ولد رمضان التي كانت بيد أبيهم قبل نكبته، ولما كان على السلطان أن يصدر أمره من جديد لأمين وجدة السيد الحاج محمد بن أحمد زنيبر بأن يعيد لأولاد بن رمضان الحق بالتصرف في ممتلكاتهم وتوظيف حوالي عشرة آلاف ريال عليهم، فإن الشرط الأخير الوارد في الرسالة لم يتم تنفيذه، سيما بعدما انتشر خبر وفاة الشيخ علي ولد رمضان، وإذا كان بمقدوره أن يعطي أوامره من داخل البلاط الملكي، فإن السلطة المحلية لم تكن في عجلة من أمرها لتنفيذ أوامر السلطان، وبقي الأمر على ما هو عليه حتى أقبل أبناء الشيخ على أمين وجدة وبيدهم كتاب السلطان الذي يخول لهم الحق في التصرف في أملاكهم كما يتضح من نص الخطاب التالي:

"...أن سيدنا أعزه الله كان جاد عليهم باستغلال تلك الأملاك وحجرها عليهم ليلا فيهما في نوع من أنواع التفويت وكتب بهذا لمن كان قبلي وللعامل والقاضي ولا زالوا على ذلك حتى ورد أمر سيدنا الشريف يخبرني أن علي ولد رمضان وضفنا عليه عشرة آلاف ريال وأذنا له في البيع في أملاكه لتكون على بال فما باع منها يدفع ثمنه للعامل وبعد ذلك علي ولد رمضان المذكور... عليه القائد الحاج محمد بن البشير، وباع حوانيت بنحو ألفين ريالا تزيد بشيء يسيرا، وبقي متشوفا لبقية الأملاك، وفهمت منه هو وأولاده يريدون ويشهدوا أيديهم في الثمن وسهموا له معهم في ذلك لتسكت عليهم فأيستهم من ذلك حتى ورد خبر علي ولد رمضان أنه قد توفي فأنكر الحاج محمد الضمانة وعدم الإلتزام وبقي الأمر مما ذكرنا حتى ورد ابنه بالكتاب المذكور وأباح له سيدنا أعزه الله أنواع التصرف وبعد ذلك خفت وربما يقع سهوا أو تتمشى حيلة في ذلك حتى يقع السكوت على ما وضفه سيدنا أعزه الله على علي ولد رمضان ونظر سيدنا أوسع وعلى الخدمة والسلام في 25 قعدة الحرام 1309هـ."[33]

ومع ذلك لم يكن بإمكان أولاد رمضان أن يستلموا حتى ذلك الجزء الذي انعم به عليهم السلطان من الممتلكات، لسببين اثنين: أولهما رفض بعض الأعيان التنازل عن تلك الممتلكات التي اقتنوها أو تم تفويتها لهم في إطار الهبات السلطانية، كما هو الحال مع الشريف مولاي إسماعيل الذي رفض التنازل عن بيت الشيخ علي ولد رمضان الكائن بحي أولاد الكاضي، وثانيهما تجاهل السلطات المحلية لبعض الأوامر السلطانية المتعلقة بتصفية أملاك ولد رمضان، وخاصة تلك الكائنة خارج المدينة، وبعد الجهد الكبير الذي بذلوه في سبيل استرجاع كل أملاك أبيهم، إلا أن اليأس دب في نفوسهم بسبب تعنت السلطة المحلية في تنفيذ الأوامر السلطانية، ففضل أولاد رمضان التنازل عن بعضها، حتى لا يثيروا عليهم غضب العامل فاكتفوا بما استرجعوه من أملاك، وبعد أن بلغت أسرة أولاد رمضان ما بلغته من مجد وقوة وجاه زمن الشيخ علي ولد رمضان، فإنها لم يعد لهم مطلع القرن العشرين أي تأثير يذكر.[34]

من الأمور التي أثارت انتباه جل الباحثين في نكبة الشيخ علي ولد رمضان، وهي أمور ميزت تاريخ المغرب خلال القرن التاسع عشر، والمتمثلة أساسا في إقبال بعض أعيان المغرب على طلب الحماية الأجنبية، هي أن الرجل، بالرغم مما كان ينتظره وصهره محمد ولد البشير من مصير، فإن أيا منهما لم يبادر إلى طلب حماية دولة أجنبية قبل ملاقاتهما السلطان، تأمينا لنفسيهما من غضب المخزن، رغم أنهما كان على بينة من الأساليب الاحترازية التي كان يلجأ إليها المستضعفون أو رجال الدولة الذين يخشون انتقام المخزن، في وقت شاع فيه إقبال رجال الدولة والتجار وأعيان المدن والقبائل على اللجوء إلى طلب الحماية من دولة أجنبية أثناء ممارسة المهام المخزنية، أو عند الإعفاء منها ضمانا للأمان والحيطة من العقاب[35].

ومهما كانت الحيثيات والظروف التي تمت فيها تنحية الشيخ علي ولد رمضان عن أمانة وجدة والحاج محمد ولد البشير عن ولايتها، فإنه كان من المستبعد طلب الحماية من فرنسا أو غيرها من الدول الأوربية، نظرا لما عرف عنهما وعن أسلافهما في بني يزناسن، من مقاومة وصمود في وجه التوسع الفرنسي، ولما كان لهما من الشهرة في أوساط قبائل شرق المغرب في الجهاد منذ احتلال الجزائر، وخصوصا أنهما كانا أول من وقف في وجه المصالح الفرنسية، لما كانا على رأس أهم المصالح الإدارية بحاضرة المغرب الشرقي، وعلى نهجهم سار بنو جلدتهم الذين لجأوا إلى الجزائر.

الحقيقة ليست هناك أسباب واضحة يمكننا اعتمادها لتبرير هذا الموقف، ولكن نعتقد في تقديرنا . وهو توجه معظم الباحثين . أن عدم إقبالهما على طلب الحماية من الدول الأجنبية المعتمدة في المغرب؛ وعيهما وتقديرهما للمخاطر التي قد تنعكس سلبا على المغرب الشرقي بعد المعارك الطويلة التي خاضوها ضد الفرنسيين في سبيل المحافظة على استقلال البلاد، ثم أنه لم يسبق لكبار القوم من أقرانهما طلب الحماية من دولة أجنبية من قبل، حيث لم تسجل لنا لا الاستغرافية المغربية ولا الفرنسية إقدام أي أحد من موظفي المخزن المحلي بشرق المغرب على الاحتماء بدولة أجنبية، خصوصا وأن أولى المخاطر التي قد تترتب عن الحماية القنصلية بشكل خاص، هو توفير ظروف مواتية للتوسع الفرنسي، وهو ما تفطن له كل منهما، إذ يمكن توسيع مجال الحماية القنصلية بالمنطقة أن يؤدي إلى المزيد من فرص التدخل الفرنسي في شؤون شرق المغرب، بدعوى حماية من احتمى بها، وهي معتادة بعدم التفريط فيهم، تحت ذريعة صون كرامة وعظمة فرنسا.[36]

ومن الأسباب الأخرى التي دفعتهما لعدم طلب الحماية الأجنبية وخاصة الفرنسية منها، هو علمهما بنوايا فرنسا، فهي حسب اعتقادهما لم تدخر جهدا في إثارة الفوضى، وإشاعة الفتن في المغرب حتى تهن قواه ويسهل ابتلاعه، وذلك باصطناع حوادث ومصاعب في وجه المخزن المغربي، من أجل الضغط عليه لإنصاف رعاياها أو مدهم بالسلاح للدفاع عن أنفسهم وأموالهم، لتكون لفرنسا المنة عليهم إن استعدوا ما ضاع منهم، أو إلجاء السلطان إلى التفاوض من أجل التدخل لكف المحميين عن تلك التصرفات فتكون المنة عليه، وفي كلتا الحالتين يزداد صيتها في المغرب ذيوعا ونفوذها انتشارا.

كل هذه الأسباب وغيرها تفند ادعاءات ممثلي السلطة المركزية بمدينة وجدة، فلو كان ما ادعاه عمال المدينة من موالاة الشيخ علي ولد رمضان والحاج محمد ولد البشير للفرنسيين، لتدخلت السفارة الفرنسية بقوة لتحريرهما من قبضة المخزن، كما فعلت مع غيرهم ممن ثبت ولاؤهم للفرنسيين كالشيخ بوعمامة بن العربي البوشيخي وولده الطيب، وعبد الملك بن محيي الدين وغيرهم من الذين عملوا في المغرب كعملاء لفرنسا، فبعدما اعتقلهم المخزن المغربي قامت السفارة الفرنسية ولم تقعد غضبا لِما أقدم عليه المخزن المغربي في حق رعاياها، لذلك طالبت بتحريرهم من الاعتقال بدعوى أنهم من رعايا فرنسا، فتم لها ما أرادت من تسريحهم جميعا دون قيد أو شرط.[37] وهناك العديد من رجال المخزن الذين أقبلوا على طلب الحماية من الدول الأجنبية سرا أو علانية، وكانوا من مشاهير رجال المغرب، وقدموا خدمات جمة للمخزن، وعليهم كان يعتمد في توطيد سلطته، كشيخ الزاوية الوزانية عبد السلام بن العربي الذي احتمى

بالفرنسيين سنة 1884.[38] و السيد المهدي المنبهي وزير الحرب في عهد السلطان مولاي عبد العزيز الذي استضل بحماية الإنجليز في مطلع القرن العشرين، وغيرهم كثير.[39]

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نقول بأن الشيخ علي ولد رمضان، لم يكن سوى كغيره من أعيان المغرب قاطبة، لهم ما لهم من حسنات وعليهم ما عليهم من مساوئ، ومع ذلك يجب أن نوفي الرجل حقه، فقد أفنى جزء من حياته في خدمة المخزن بدون كلل أو ملل، وقد أظهر غير ما مرة ولاؤه للسلطة المحلية والمركزية معا، من خلال تدخلاته الواضحة في إقرار الأمن بالمدينة عندما كان يعجز عن ذلك عاملها، ولعل القدرات الكبيرة التي أبان عنها في ذلك، هي التي أظهرت العامل في صورة الرجل العاجز في القيام بالمهام التي كانت تدخل في اختصاصاته، وهي التي جرت عليه ويلات المخزن المغربي، وهي التي ستكون سبب محنته ومن تم نكبته، فقد كانت كل وشايات العامل وادعاءاته، تجد لدى السلطان صدرا رحبا دون دليل واضح، ودون إجراء أي تحقيق في الأمر للتأكد من مدى صحة ادعاءات العامل من كذبه، وعلى العموم انتهت أسطورة الشيخ علي ولد رمضان من الوجود لكنها ما زالت حاضرة في الذاكرة الشعبية لبني يزناسن خاصة، ومدينة وجدة والقبائل الأخرى التابعة لها بشكل عام.

الهوامش:

1 . رسالة محمدية إلى أولاد سيدي رمضان مؤرخة في 24 ذي الحجة 1277هـ/ 3- 7- 1861، أورد الإسماعيلي عبد الحميد نسخة منها أنظر: **تاريخ وجدة وأنكاد في دوحة الأمجاد**، ج.2، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ط.1، 1989، ص. 126- 127.

2 . لويس فوانو، **وجدة والعمالة.مونوغرافية وجدة وقبائل شرق المغرب، ج.1**، ترجمة محمد الغرايب، الرباط، رباط نت للطبعة والنشر، ط.2، **2003** ، ص. 83.

3 . **تزامنت فترة تعيين القائد عبد السلام بن الداودي على رأس عمالة وجدة مع فترة ولاية الشيخ علي ولد رمضان على أمانة وجدة، ولم يكن هذا الأول يتمتع بأية سلطة حقيقية ولا نفوذ ولا اعتبار، اللهم ما كان ينسب إليه من تمثيلية رمزية للمخزن فقط للحفاظ على الحضور المخزني بالجهة، أما السلطة الحقيقية فكانت بيد الحاج محمد ولد البشير الذي كانت سلطته تمتد من عجرود حتى واحة فكيك، والشيخ علي ولد رمضان الذي سيطر على مداخيل حاضرة المغرب الشرقي ونواحيها طيلة مدة ولايته على أمانة وجدة، على الرغم مما قيل حول مغادرة الشيخ علي ولد رمضان مدينة وجدة بسبب مشاداة حدثت بينه وبين العامل أحمد الداودي فذهب إلى سيدي موسى على وادي إسيلي، وكانت هذه الهجرة سببا تعكرت بموجبه علاقته بالعامل من جهة، وعاملا تقوت معه سلطته على سلطة العامل وأصبح هو السيد الحقيقي لحاضرة المغرب الشرقي ونواحيها.**

4 . Voinot (L.), « **la situation sur la frontiére Algéro- mrocaine du Tell lors de L' insurrection des Oulad Sidi Chikh dans le sud Oranais 1864- 1870** », Revue Africaine, vol. 60, Année 1919, p. 423.

5 . لويس فوانو، **وجدة والعمالة...ج.1، م.س**، ص. 82.

6 . يذكر الإسماعيلي في إحدى دراساته انطلاقا من شهادة استقاها من أحد شهود عيان المنطقة الذين عاصروا أحداث النصف الثاني من القرن التاسع عشر أنه وقع نوع من الهرج والمرج بين أهل وجدة وبين عبد السلام الداودي عامل المدينة بسبب قبضه على الحاج محمد ولد البشير والشيخ علي ولد رمضان والقاضي محمد بن الهاشمي والشيخ أحمد بن بوعزة الوجدي القاضي وناظر الأحباس محمد بن بختي الوجدي القاضي والإلقاء بهم في السجن، الأمر الذي هاجت له ثلة من سكان وجدة وهرعوا لمهاجمة القصبة وإطلاق سراح المعتقلين، وخربوا ودمروا ونهبوا كل ما كان بداخل القصبة، وطردوا العامل وأخرجوه تحت أجنحة الظلام من قصبته قاصدا مقر الزاوية القندوسية، وكان ذلك في سنة 1869م، أنظر: الإسماعيلي عبد الحميد، " **القاضي محمد بن الهاشمي الميري الوجدي. النصف الثاني من القرن 19**"، ضمن أعمال ***ندوة المغرب الشرقي بين الماضي والحاضر***، وجدة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، 1986، ص.349.

7 . الإسماعيلي عبد الحميد، **تاريخ وجدة وأنكاد...ج.1، م.س**، ص. 195

8 . **نص ظهير التعيين محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط، كناش رقم 62، ص. 11.**

9 . لويس فوانو، **وجدة والعمالة...ج.3، م.س**، هـ. 60، ص، 102.

10 . لويس فوانو، **وجدة والعمالة...ج.3، م.س**، ص. 101- 102

11 - Voinot (L.), « **la situation sur la frontiére Algéro- mrocaine du Tell...** », **op.cit**, **p. 408**.

12 . لويس فوانو، **وجدة والعمالة...ج.3، م.س، 101 – 102**.

13 . نص ظهير التعيين محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط، كناش رقم 62، ص. 11.

14 . **الحقيقة لم نعثر على ما يؤكد مزاعم عامل المدينة سوى ما أورده لويس فوانو في سياق حديثه عن مشاركة ولد رمضان في المفاوضات مع الجانب الفرنسي لتسوية مسألة الحدود، وهي رواية مغرضة استغلها العامل لتبرير موقفه الرافض لسلطة ولد رمضان، والواقع يشير إلى أنه بعد تعيينه على أمانة وجدة، استغل سلطته للوقوف ضد الخطر الذي كنت فرنسا تمثله بالخصوص في ذلك الوقت، فقد كانت تحدوه الرغبة في إحباط كل مشاريع فرنسا التوسعية.**

15 . لويس فوانو، **وجدة والعمالة...ج.3، م.س**، ص. 121. و الإسماعيلي عبد الحميد، **تاريخ وجدة وأنكاد...ج.1، م.س**، ص. 181.

16 . لويس فوانو، **وجدة والعمالة...ج.3، م.س، 122**.

17 . لويس فوانو، **وجدة والعمالة...ج.3، م.س، 122 – 123**.

18 . لويس فوانو، **وجدة والعمالة...ج.3، م.س، 124**.

19 - Voinot (L.), « **la situation sur la frontiére Algéro- mrocaine du Tell...** », **op.cit**, **p.** 429

20 . **رسالة من عامل وجدة عبد القادر بن الحسين إلى السلطان بتاريخ 1 رمضان 1291/ 12 . 10 . 1874، الخزانة الحسنية، محفظة رقم 5.**

21 . المشرفي محمد بن محمد، **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية**، ج.2، دراسة وتحقيق إدريس بوهليلة، الرباط، منشورا وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط.1، 2005، ص. 126- 127.

22 . ابن زيدان عبد الرحمان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، ج.2، تحقيق علي عمر، القاهرة، نشر مكتبة الثقافة الدينية، ط.1، 2008، ص.193. أنظر كذلك المشرفي، **الحلل البهية...ج.2، م.س**، ص. 129.

23 . **نص الرسالة محفوظ بالخزاة الحسنية بالرباط، محفظة رقم 5، ملف مولاي الحسن.**

24 . **نص الرسالة محفوظ بالخزاة الحسنية بالرباط، محفظة رقم 5، ملف مولاي الحسن.**

25 . **مديرية الوثائق الملكية بالرباط، محفظة 2، سجل 12735.**

26 . رسالة من أمين وجدة محمد بن أحمد زنيبر إلى السلطان مولاي الحسن مؤرخة في 25 قعدة الحرام عام 1309هـ، **مديرية الوثائق الملكية بالرباط، ملف وجدة، سجل رقم 23828.**

27 . رسالة من أمين وجدة محمد بن أحمد زنيبر إلى السلطان مولاي الحسن مؤرخة في 25 قعدة الحرام عام 1309هـ، **مديرية الوثائق الملكية بالرباط، ملف وجدة، سجل رقم 23828**

28 . **نص الرسالة محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط، محفظة رقم 108، ملف مولاي الحسن.**

29 . **رسالة من الشيخ علي ولد رمضان إلى محمد ولد البشير مؤرخة في 25 محرم الحرام عام 1306هـ، مديرية الوثائق الملكية، ملف وجدة رقم 2، سجل 6657.**

30 . **مديرية الوثائق الملكية بالرباط، ملف وجدة رقم 2، سجل رقم 23828.**

31 . **مديرية الوثائق الملكية بالرباط، ملف وجدة رقم 2، سجل رقم 23828.**

32 . **مديرية الوثائق الملكية بالرباط، ملف وجدة رقم 2، سجل رقم 23828.**

33 . **مديرية الوثائق الملكية بالرباط، ملف وجدة رقم 2، سجل رقم 23828.**

34 . لويس فوانو، **وجدة والعمالة...ج.1، م.س**، ص. 84- 85- 86.

35. عكاشة برحاب، **جوانب من الذاكرة الجماعية ببني يزناسن. أولاد البشير بين الزعامة القبلية والخدمة المخزنية 1845– 1912**، الرباط، الرباط نيت، ط.1، 2006، ص. 32.

36. عكاشة برحاب، **جوانب من الذاكرة الجماعية...م.س**، ص. 33.

37. بن منصور عبد الوهاب، **أعلام المغرب العربي، ج.1**،....ص، 319، 320، 321.

38. خالد بن الصغير، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر1856– 1886**، دار ولادة، الدار البيضاء، 1990، ص. 350-355.

39. حول هذا الموضوع أحيل إلى دراسة قيمة حول الحماية بالمغرب تحت عنوان **الاستيطان والحماية بالمغرب 1863– 1894**، لمصطفى بوشعراء، 3.ج. الصادر عن مطبعة المعارف الجديدة بالرباط، 1988.